جهود محمود المنتصر في استقلال وتوحيد ليبيا 1946 - 1954

إعداد:
د. الزرقاء سالم محمد
قسم التاريخ والآثار - كلية الآداب - جامعة سرت

الاستلام: 2.9.2023 القبول: 15.10.2023

المستخلص:

لم يكن محمود المنتصر شخصية عابرة في تاريخ ليبيا المعاصر، بل كان شخصية محورية فاعلة تركت بصماتها الواضحة في صناعة استقلال ليبيا وترسيخ أركان نظامها السياسي داخلياً وخارجياً، وظهورها على المسرح الدولي كدولة فاعلة في محيطها الاقليمي، في عصر تميزت فيه العلاقات الدولية بتجاذب القوى الكبرى، فقد تركزت عليه الأنظار لوقوفه على الحياد بين الأحزاب والشخصيات السياسية المتصارعة، فرغم أنه كان عضوًا مع السيد بشير السعداوي في هيئة تحرير ليبيا، إلا أنه لم ينضم إلى حزب المؤتمر الوطني الذي ترأسه السعداوي، كما أنه لم ينضم إلى حزب الاستقلال الذي كان يرأسه عمه السيد سالم عمر المنتصر، وقد وجد فيه الملك إدريس والإدارة العسكرية البريطانية والمستر أدريان بيلت المندوب السامي للأمم المتحدة الشخص المناسب الذي يمكنه الحصول على ثقة كل التنظيمات السياسية الليبية للوصول إلى استقلال ليبيا ووحدتها.

كلمات مفتاحية: الجمعية الوطنية- الانتخابات- الاتفاقيات الدولية- الحكومة المؤقتة.

Summary:

The importance of this study is highlighted in clarifying the political and diplomatic role played by Mahmoud al-Muntasir in Libya in order to consolidate its independence and national sovereignty, as he is one of the Libyan political elites that have a major role in building the foundations of the modern Libyan state. What the man enjoyed of political reputation, political maturity and a good relationship with all Libyan political flgures, especially members of the House of Representatives and governors, in addition to his relationship with the heads and ministers of Arab and European countries, all this enabled him to lead a difflcult stage of the political stages of the Libyan state in order to rise to the ranks of independent states with national sovereignty on its territory.

Keywords: National Assembly, interim government, United Nations, elections, international agreements.

توطئة:

تبرز أهمية الدراسة في توضيح دور المنتصر السياسي والدبلوماسي في وحد ليبيا واستقلالها خاصة في ظل الظروف الدولية التي كانت تتطلب من النخب السياسية الليبية توحيد الكلمة والصف بين الليبيين من اجل بلادهم، كما تسلط الضوء على سياسة المنتصر ونجاحه في تحقيقها خاصة بحكم علاقته الطيبة بالملك ادريس السنوسي وأيضا علاقته الوثيقة بالنخب السياسية الطرابلسية.

وعليه سنحاول الإجابة على العديد من الإشكاليات والمتمثلة في: ما هو دور محمود المنتصر السياسي في ليبيا؟ كيف ساهم المنتصر في تحقيق استقلال ليبيا، والحفاظ على سيادتها الوطنية؟ ماهي سياسة المنتصر الدبلوماسية والسياسية تجاه الدول الغربية؟

المبحث الاول: جهود المنتصر السياسية والدبلوماسية في تحقيق وحدة واستقلال ليبيا 1946:

1- نشأة محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا قبل الاستقلال:

ينتمي محمود المنتصر لعائلة المنتصر، ويرجع نسب عائلة المنتصر إلى قبيلة الكوافي بمصراتة، واسمه محمود بك بن أحمد ضياء الدين بك بن عمر باشا بن أحمد باشا بن الشيخ أبو القاسم بن الشيخ أبو بكر بن منتصر الكافي المصراتي، وما زالت عائلة المنتصر تقيم بها حتى الآن، وقد استقر والده أحمد ضياء الدين بك بمحلة ميزران بمدينة طرابلس، ولد محمود المنتصر في 8 أغسطس 1903 بمدينة العجيلات حيث كان والده قائم مقا م هناك، وأمه من عائلة كعبار ولعب أخواله دور كبير في تاريخ ليبيا المعاصر واشتركوا في حركة المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الإيطالي، ومن أبرز أخواله مختار بك كعبار أحد أعضاء مجلس المبعوثان العثماني.[1]

أكمل المنتصر[2] دراسته الابتدائية في طرابلس، ثم سافر إلى إيطاليا ودرس في كلية الاقتصاد والإدارة، كما تحصل على شهادة القانون أيضا، وأول لقاء جمع بين المنتصر ومحمد إدريس السنوسي كان سنة 1921 بعد اتفاقية الرجمة بين السنوسيين والايطاليين، وعندما زار الأمير إدريس ايطاليا وتجول في العديد من المدن الإيطالية وزار مدينة فلورنسا التي كان يقيم فيها المنتصر، دعا الإيطاليون المنتصر للترحيب بأمير برقة والتعرف عليه ومن هنا توثقت العلاقة بينهم.[3]

منذ رجوع المنتصر إلى أرض الوطن بدأ العمل من أجل قضية بلاده، فأستغل زيارة الصحفي السوري محمد بشير ضبيان الكيلاني صاحب جريدة " الجزيرة الدمشقية" وتعرف عليه رفقة علي العنيزي وزودوه بالكثير من الوقائع عن أوضاع البلاد في ظل مساوى الحكم الإيطالي، من أجل رفع القضية الليبية إلى الدول العربية وكسب الرأي

---

(1) مقابلة مع السيد بلقاسم المنتصر أبن محمود المنتصر، يوم الاربعاء، بتاريخ 15 سبتمبر 2021 عبر الهاتف.

(2) تزوج المنتصر من أبنة حسون باشا القرمانلي وأنجب منها 5 بنات و5 اولاد، وأبناؤه هم: عمر تزوج من أبنة مصطفى ميزان، أحمد تزوج من أبنة الطاهر القرمانلي، المهدي تزوج من أبنة فؤاد كعبار، بلقاسم تزوج من أبنة محمود الخوجة، وعبدالسلام من أبنة محمد المرابط، أما أزواج بناته فهم من أهم العائلات التي لعبت أدوار سياسية في البلاد منهم عائلة رشيد الكيخيا وعوض لنقى ومحي الدين السنوسي ويوسف لنقى. للمزيد ينظر: بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي، د. ن، 2008، ص 145.

(3) صادق فاضل زغير الزاهري، محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا 1903-1970، دار الرواد للنشر، طرابلس، ليبيا، 2017، ص 20.

العام العربي لتحقيق استقلال ليبيا ووحدتها.[4]

ونظرا لأن المنتصر يتحدث اللغة الايطالية، فقد شغل العديد من المناصب في فترة الإدارة الإيطالية للبلاد 1934-1939 منها مدير أوقاف طرابلس 1936-1939، وأسندت إليه أيضا إدارة مدرسة الفنون والصنائع ورئاسة الغرفة التجارية خلال هذه الفترة.[5]

2 ـ نشاط المنتصر السياسي بعد الحرب العالمية الثانية:

كان محمود المنتصر من الداعمين للحركة الحزبية رغم أنه أدواره الحزبية ثانوية لا تتعدى كونها عضوية داخل هذه الأحزاب، فقد كان أحد أعضاء الجبهة الوطنية المتحدة التي تأسست سنة 1946 في طرابلس بزعامة عمه سالم المنتصر، وميثاق هذه الجبهة يتمثل في العمل على استقلال ليبيا موحدة بحدودها الطبيعية قبل الحرب العالمية الثانية، والعمل على انضمام حكومة ليبيا إلى جامعة الدول العربية.[6]

كما ترأس محمود المنتصر الوفد الذي سافره إلى القاهرة يرافقه الطاهر المريض في يونيو 1946 لمقابلة الأمير إدريس السنوسي والتفاوض معه حول الوحدة بين الإقليمين ، وتم تسليمه مذكره من الجبهة الوطنية المتحدة تتضمن التالي:

1. يجب رفض أي استقلال أو وصاية تتقدم بها الدول الكبرى لأي إقليم دون اعتبار وجهة نظر سكان الإقليم الأخر.
2. الأمارة السنوسية يجب أن تختصر في شخص الأمير إدريس فقد ولا تكون وراثية في أسرته.
3. يجب أن يكون شكل الحكومة برلمانيا دستوريا.[7]

بالإضافة إلى هذا كله، فإن السيد محمود المنتصر لا ينال رضا بعض أفراد عائلته الذين يعتقدون أنه تولى منصب رئاسة الوزارة بسبب انتمائه إلى العائلة، وخاصة عمه السيد سالم عمر المنتصر، الذي كان رئيسًا للجبهة الوطنية المتحدة، وكانت أكبر تجمع لزعماء طرابلس، ثم رئيسًا لحزب الاستقلال حتى حلت الأحزاب بعد أول انتخابات برلمانية سنة 1952، وكان السيد سالم المنتصر يعتقد بأن ابن أخيه السيد محمود تولى رئاسة الحكومة بفضل دعم حزب الاستقلال له، وكان عليه اختيار معظم أعضاء وزارته وكبار المسئولين من أعضاء حزب الاستقلال وأنصار عائلة المنتصر بدلاً من تعيين معظم وزرائه وكبار موظفيه من أعضاء حزب المؤتمر المنشقين عن السيد بشير السعداوي.

قطعت ليبيا ثلاث مراحل في طريق بناء دولتها منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها بإعلان استقلالها ففي 23 أكتوبر 1950 قررت اللجنة المتألفة من 21 عضوا وهي التي ألفها مندوب الأمم المتحدة وبعد التشاور مع جميع الهيئات في ليبيا تألفت جمعية وطنية ليبية تضم 60 عضوا بحيث يمثل 20 نائبا من كل إقليم من أقاليم البلاد[8]، وهكذا تم تشكيل الجمعية الوطنية التأسيسية أو ما يعرف بلجنة الستين[9].

---

(4) الهادي المشيرقي، ذكريات في نصف قرن من الأحداث السياسية والاجتماعية، ط1، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الوثائق التاريخية، رقم 7، 1980. ص 101.

(5) صادق فاضل الزغيري، المرجع السابق، ص25.

(6) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق العربية، ملف اللجان والأحزاب، رقم36، ميثاق تأسيس الجبهة الوطنية المتحدة.

(7) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الجرائد والصحف، صحيفة طرابلس الغرب، العدد 1061، بتاريخ 14 يوليو 1946، رسالة الجبة الوطنية لأمير إدريس السنوسي.

(8) ليبيا الأمم المتحدة تمهد لها طريق الاستقلال، وثائق الأمم المتحدة، نيويورك،1952، ص 5.

(9) أعضاء لجنة الستين، أرشيف سلوى صفي الدين السنوسي، 18 أغسطس 2015، www.facebook.com/salwa.elsanousi?fref=ts

وعقب الانتهاء من اللائحة التنظيمية افتتحت الجمعية الوطنية لأول مرة بعد أن تم تشكيلها في 25 نوفمبر 1950، وعقدت اجتماعها بمقر حاكم ليبيا الايطالي السابق الجنرال باليو، وحضر الافتتاح جمع من أعيان البلاد وممثلو الإدارتين البريطانية والفرنسية، وترأس الجلسة المفتي أبو الإسعاد العالم باعتباره أكبر الاعضاء سناً، وتولى أعمال السكريتاريا مبروك الجيباني[10] من برقة، وافتتح أبو الإسعاد الجلسة بكلمة أوضح فيها أنّ المهمة الأساسية للجمعية هي وضع الدستور وتحديد شكل الدولة الليبية الجديدة، ووجه الشكر إلى مفوض الأمم المتحدة والدول العربية والإسلامية على المساعدات التي قدموها لليبيا[11].

ثم تحدث بعد ذلك عمر فائق شنيب فأشار في حديثه بعد أن ألقى التحية على أعضاء الجمعية والأمير إدريس السنوسي، إلى أنّ التاريخ ألقى مسؤولية إنشاء المملكة الليبية على كاهل هذه الهيئة، وهناك صفحة جديدة هي إعلان استقلال ليبيا التا م وتكوين دولة ليبية ملكية مستقلة ذات سيادة كمرحلة أولى لأعمال هذه الهيئة، ثم بيّن أنّ المرحلة الثانية هي وضع الدستور، ثم تحدث مندوب فزان محمد عثمان الصيد[12] ولم يضف جديدا عما قاله مندوب برقة ومفتي طرابلس، ثم اقترح رئيس الجمعية إرسال برقية إلى إدريس السنوسي تدعوه أن يصبح ملكا على ليبيا فوافق الجميع[13].

وبعد اختيار أعضاء الجمعية وتكوين اللائحة الداخلية تم الانتقال إلى مناقشة جدول الأعمال الذي تضمن النقاط التالية: دراسة شكل الدولة ونوع الحكم وإقرار الملكية وتعيين لجنة لوضع الدستور.

فاقترح محمد بن عثمان رئيس وفد فزان أن يكون شكل الدولة فدراليا اتحاديا[14]،أما عبدالعزيز الزقلعي فاقترح أن تكون الدولة الليبية مستقلة موحدة بحدودها الطبيعية، فأشار منير برشان[15] أن يكون الحكم فدراليا لأنّ ذلك يحفظ لكل قطر حقه، وتساءل يحي بن مسعود قائلا: ما الذي يجعل الجمعية تفضل الفيدرالية على الوحدة الشاملة؟ ثم قال أن حالة البلاد الاقتصادية لا تسمح لكل جزء من أجزائها بأن يكون وحدة كاملة قائمة بذاتها مما يجعله يطلب حكومة واحدة لها، فحاول رئيس الجمعية تهدئة الموقف وقال أنّ الفيدرالية الأمريكية صيرت الولايات المتحدة دولة واحدة، واستخلص من ذلك قوله أنه لا مانع من أن نكون في المستقبل أمة واحدة.

يبدو أنّ أبو الإسعاد العالم رئيس الجمعية كان متمسكا بمبدأ الفدرالية وأيّده في ذلك كل من وفدي فزان وبرقة، ولعل السبب في ذلك راجع إلى التعليمات التي زودوا بها من قبل الإدارة البريطانية والفرنسية اللتان تريان أن مصالحهما في ليبيا لا تتحقق إلا بخلق هذا النظا م الذي يتنافى مع مصالح الشعب الليبي[16].

ثم انتقل الأعضاء بعد ذلك إلى مناقشة النقطة الثانية، فاقترح محمود المنتصر

(10) أصله من مدينة درنة وهو أصغر أعضاء الجمعية الوطنية سنّا.

(11) مفتاح السيد الشريف، مسيرة الحركة الوطنية الليبية ليبيا - الصراع من أجل الاستقلال، ط 1، الفرات، لبنان، 2011، ص 524.

(12) ولد سنة 1924 بمنطقة الشاطئ بإقليم فزّان وتقلّد عدّة مناصب بعد استقلال ليبيا أهمّها رئاسة الحكومة سنة 1960 ويعتبر مهندس الغاء النظام الفيدرالي سنة 1962. انظر مذكرات محمد عثمان الصيد، أعدها للنشر طلحة جبريل، الرباط، 1996، ص11.

(13) محاضر جلسات الجمعية الوطنية ولجنة الدستور المنبثقة عنها، 1950 — 1951 ص 40.

(14) محضر الجمعية الوطنية ولجنة الدستور، المصدر السابق، ص 65.

(15) أصله من غريان وهو أوّل أمين عام للبرلمان اللّيبي ومنحه الكونغرس الأمريكي المواطنة الشرفيّة ومفتاح مدينة واشطن نظرا لجهوده في تأسيس الدولة الليبيّة فهو من ضمن الوفد الذي زار الأمم المتحدة للمطالبة بالاستقلال.

(16) محضر الجمعية الوطنية ولجنة الدستور، المصدر السابق، ص 65.

تنصيب محمد إدريس السنوسي ملكا على البلاد فوافق الأعضاء على ذلك، وبعد ذلك طرحت القرارات التي توصلوا إليها بعد المناقشة للتصويت فوافق أغلبية أعضاء الجمعية على هذه القرارات وهي كما يلي:

1. أن تكون ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة، وأن يكون شكل الحكم فيها اتحاديا فدراليا عادلا.
2. أن تكون الحكومة ملكية دستورية ذات سيادة ديمقراطية نيابية تحت تاج الملك محمد إدريس السنوسي.
3. أن ترفع الجمعية إلى إدريس السنوسي قرارها التاريخي وتعتبره ملكا شرعيا على ليبيا[17].

ونلاحظ من هذه القرارات أن الأول والثاني سبق أن تقدم بهما ممثلو برقة في لجنة الواحد والعشرين، وقد رحب إدريس السنوسي بهذه القرارات لأنه كان يريد الاتحاد الفدرالي والتمثيل المتساوي، إذ كان يخشى أن تؤدي الوحدة الاندماجية إلى سيطرة الطرابلسيين على الدولة [18].

وبعد أن أقرّت الجمعية الوطنية لائحتها الداخلية، وقبل ان تشرع في أتخاذ الخطوات الضرورية لوضع الدستور بدأت بسن قانونين رأتهما الجمعية أساسيين وهما:

1. أن تكون ليبيا دولة اتحاديه وقبل ذلك ممثلو فزان وبرقة بقوة بينما قبله ممثلو طرابلس.
2. أن تكون الحكومة ملكية دستورية تحت تاج الملك إدريس السنوسي[19].

ومن الملاحظ أن هذين القانونيين قد تقدم بهما ممثلو برقة في لجنة الواحد والعشرين في الجلسة التي عقدت في 13 أكتوبر 1951 وهذا يؤكد اصرار الوفد البرقاوي على مطالبه.

وفي نفس الجلسة اتخذت الجمعية مجموعة من القرارات تمثلت فيما يلي:

1. أن تكون ليبيا دولة ديمقراطية اتحادية مستقلة ذات سيادة على أن تكون ملكية دستورية وان يكون سمو الأمير إدريس أمير برقة ملك المملكة الليبية المتحدة.
2. انتقال الجمعية الوطنية بكامل هيئتها إلى بنغازي لرفع قرارها التاريخي إلى إدريس وتلقي قبول جلالته هذه البيعة.[20]
3. أصدرت الجمعية الوطنية التأسيسية بتاريخ 29 مارس 1951 قرارا بإنشاء الحكومات المحلية تحت إشراف مجلسين لهما صفة الوصاية إلى أن يتم وضع وإقرار الدستور الليبي وتكونت الحكومات الثلاث من:

(17) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق العربية، ملف محمد إدريس السنوسي ملف رقم 27، وثيقة رقم 36، مبايعة الجمعية الوطنية التأسيسية للأمير محمد إدريس السنوسي ملكا دستوريا للمملكة الليبية المتحدة 1950.

(18) محاضر الجمعية الوطنية ولجنة الدستور، محضر الجلسة الأولى، السبت 25 نوفمبر 1950، ص 1-2.

(19) الطاهر أحمد الزاوي، جهاد الابطال في ديار الهجرة 1924-1952، دار داف المحدودة، لندن، 1958، ص 387.

(20) نقولا زيادة، ليبيا وثيقة رسمية 1948، بيروت، 1966، ص 181.

هيئة حكومة طرابلس	الصفة
محمود المنتصر	رئيسا للوزراء
منصور بن قدارة	وزيرا للمالية
فاضل بن زكري	وزيرا للتربية
سالم القاضي	وزيرا للزراعة
إبراهيم شعبان	وزيرا للمواصلات
محمد الميت	وزيرا للأشغال العامة

حكومة طرابلس المحلية 1951/03/29

هيئة حكومة برقة	الصفة
محمد الساقزلي	رئيسا للوزراء
حسين مازق	وزيرا للداخلية والمعارف
محمد أبو دجاجة	وزيرا للمالية
عبد القادر العلام	وزيرا للزراعة
سعد الله بن مسعود	وزيرا للصحة
مصطفى بن حليم	وزيرا للأشغال العامة

حكومة برقة 1951/03/18

هيئة حكومة فزان	الصفة
أحمد سيف النصر	رئيسا للوزراء
حمودة طه	وزيرا للعدل والداخلية
نصر بن سالم	وزيرا للمالية والزراعة
مهدي أحمد	وزيرا للصحة والتعليم

حكومة فزان 1951/02/12 [21]

ففي 5 مارس 1951 شكّلت حكومة مؤقته في طرابلس سميت بحكومة طرابلس الغرب وتم تغيير رئيس الادارة البريطانية وأصبح يلقب بالمعتمد البريطاني، وقا م هذا المعتمد بإصدار المنشور رقم "219 " حول السلطة في الفترة الانتقالية، وبناءً عليه شكلت في طرابلس حكومة من ستة أشخاص برئاسة محمود المنتصر تتولى أعمال الحكم إلى أن تنتهي لجنة الستين من وضع الدستور، وأطلق على كل عضو من أعضائها لقب وزير، وسلطتها تنحصر في الاشراف على الشؤون الداخلية كحفظ الأمن النظا م وتقديم الخدمات المدنية والتعليم[22].

وأهم من ذلك كله كانت علاقة السيد محمود المنتصر مع الحاشية الملكية وبالأخص إبراهيم الشلحي في وزارته الأولى (1951-1954 م) على أسوأ حال، وقد عمل هذا الأخير على التدخل في شئون الحكومة الاتحادية وخلق مشاكل لها عن طريق الإيعاز إلى الملك بتعيين شخصيات معارضة في الولايات. وفعلاً عين الملك في طرابلس بإيعاز من إبراهيم الشلحي، السيد إبراهيم سالم المنتصر وكيلاً للديوان الملكي في طرابلس والسيد الصديق المنتصر واليًا على طرابلس دون موافقة رئيس الوزراء.

ورغم أن السيد الصديق المنتصر ليس ضد السيد محمود المنتصر، إلا أنه كان يعتقد أنه جدير بالولاية، وأصبح يتصرف كأنه رئيس دولة مستقلة في إقليم طرابلس وزعيم

(21) Adrian Pelt , The Independance of Libya The United Nations, London, 1970. P 272.

(22) نيكولاي بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى سنة 1969، ترجمة عماد الدين غانم، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 2001، ص 313.

شعبي، مما أدى إلى صراعه مع الحكومة الاتحادية في سلسلة من الخلافات الدستورية وصلت إلى تحدي أحكا م المحكمة العليا، وقد أدت في النهاية إلى استقالة السيد محمود المنتصر من رئاسة الحكومة، كما أن أنصار عائلة المنتصر في مصراته وأنصار حزب الاستقلال في جميع أنحاء إقليم طرابلس شعروا بخيبة أمل عندما شغلت وظائف الدولة بعد الاستقلال بخصومهم السياسيين من أعضاء المؤتمر الوطني المنشقين عن السعداوي، وكان بعضهم يتولى مناصب هامة في الإدارة البريطانية وأصحاب المصالح التجارية والذين قاسوا على أياديهم الأمرين، الاضطهاد والمضايقة، لمجرد انضمامهم لحزب الاستقلال أو مناصرة عائلة المنتصر ومعارضة المؤتمر الوطني.

كانت نزاهة السيد محمود المنتصر النادرة مضرب الأمثال، فلم تبهره السلطة وحافظ على حياته العادية، فلم يشيد قصرًا لسكناه، كما عمل غيره من رؤساء الحكومات، وبقى في بيته القديم الذي يعيش فيه ولم يغير أثاثه القديم، وهو نفس البيت الذي نزل به الملك محمد إدريس السنوسي (الأمير آنذاك) ضيفًا في أول زيارة له إلى طرابلس في يوليو 1949 وهو في طريقه إلى لندن لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية حول استقلال برقة، والتي وعد فيها جماهير الشعب في طرابلس بإبلاغ رغباتهم في الاستقلال والوحدة إلى الحكومة البريطانية، وكان زوار السيد محمود المنتصر من الدبلوماسيين وكبار الزوار العرب والأجانب يستغربون من بساطة حياته، فلم يوظف الخد م والحراس ولم يشتر السيارات الفاخرة، رغم أنه كان من أوائل الليبيين الذين اقتنوا سيارة في العهد الإيطالي.

في حين نشرت صحيفة التايمز اللندنية مقاله عن المنتصر رئيس وزراء الحكومة الليبية المؤقتة بأنه يمتلك الكفاءة والوطنية الصادقة، وهو من أبرز العناصر التقدمية في ليبيا وذو مقدره إدارية عالية، لذلك كان اختياره لرئاسة أول حكومة اختيار موفق.[23]

كان المنتصر محط اهتما م واحترا م الكثير من الشخصيات السياسية، عربية وأجنبية، ففي إحدى جلسات مجلس الجامعة العربية علق السيد عبد الخالق حسونة باشا أمين عا م الجامعة العربية على زيارته للعواصم الأوروبية فذكر السيد محمود المنتصر السفير الليبي في روما آنذاك وقال ما معناه: في روما سفير عربي يجب أن نفتخر به يحتل مكانة في إحدى العواصم الكبرى، وأضاف بأنه أثناء مروره بروما طلب مقابلة رئيس الوزراء الإيطالي عن طريق مكتب الجامعة العربية في روما فذكر له بأن رئيس الوزراء مشغول ويستعد للسفر في اليو م التالي، فلجأ إلى السفراء العرب للمساعدة في تحديد المقابلة، فأجمع السفراء العرب بأن الشخص الوحيد الذي لا يرد له رئيس الوزراء الإيطالي طلبًا هو سفير ليبيا السيد محمود المنتصر.

وبالفعل اتصل أمين عا م الجامعة العربية بالسيد محمود المنتصر فوعده بالمحاولة، واتصل شخصيًا برئيس الوزراء الإيطالي، الذي أوضح له أنه مسافر إلى الخارج غدًا ومشغول مع الوزراء والبرلمان طوال اليو م، وقد خصص الليلة لقضائها مع عائلته خارج روما التي لم يرها منذ أيا م قبل مغادرته إيطاليا في اليو م التالي، ولكن ما دا م محمود المنتصر هو الذي طلب هذه المقابلة الهامة فإنه مستعد للاعتذار لعائلته وتناول العشاء مع السفير الليبي في بيته، ودعوة الأمين العا م والسفراء العرب للاجتماع بهم جميعًا على العشاء". وأكد عبد الخالق حسونة بأن اجتماعهم مع رئيس وزراء إيطاليا، كان مثمرا وخرج بنتائج طيبة للقضايا العربية وموقف الحكومة الإيطالية منها، والفضل في ذلك يرجع إلى السيد محمود المنتصر".

---

(23) المركز الوطني للمحفوظات الدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الصحف، جريدة شعلة الحرية، جريدة يومية تصدر أسبوعيا في طرابلس الغرب، العدد32، السنة الأولى، بتاريخ 24 سبتمبر 1951، ما قالته التايمز اللندنية في محمود بك المنتصر.

شهدت التسعة اشهر من عمر تلك الحكومة مارس _ ديسمبر 1951 الكثير من الحراك والنشاط والجهود الكبيرة لتحقيق اعلان الاستقلال وفقا للمهلة التي حددها قرار الأمم المتحدة رقم 289 الصادر في 21 نوفمبر 1949 بدأت بالتنسيق مع مندوب الامم المتحدة من خلال اجتماعات اللجان المشتركة مع الأمم المتحدة في طرابلس وبنغازي لوضع الأسس الإدارية اللازمة لقيا م الدولة ونقل السلطات واستلامها من الإدارتين البريطانية والفرنسية وضع الدستور، كان المنتصر الرجل الذى عاصر مراحل متعددة من تاريخ ليبيا في السابق عضوا بلجنة الدستور ورئيسا لمجموعة النظم الفيدرالية التي انجزت عملها في 7 اكتوبر، 1951 ووضعت الحكومة المؤقتة بالتشاور مع الجمعية الوطنية قانون الانتخابات العا م، وبدأ المنتصر بالتنسيق مع حكومات الولايات الثلاثة للانتقال السلطات إلى الحكومة الاتحادية المؤقتة، فقد بعث أدريان بلت مندوب الامم المتحدة ولجنة التنسيق الخاصة بانتقال السلطات برسالة إلى المنتصر لاجتماع مع رئيس وزارتي برقة وفزان لبحث انتقال السلطات التي تمارسها الحكومات القائمة في الولايات لأن الجمعية الوطنية قررت أن تكون السلطات من اختصاص الحكومة المؤقتة وفقا لدستور الليبي.[24]

وعلى كل حال أستلم محمود المنتصر رئاسة أول حكومة وطنية مستقلة في تاريخ البلاد مهمتها نقل السلطات من الإدارتين البريطانيتين في طرابلس وبرقة وفزان تمهيدا لإعلان استقلال البلاد في الوقت المحدد.

المبحث الثاني: حكومة محمود المنتصر المؤقتة 1951-1954 وسياستها في توطيد استقلال ليبيا :

اختارت الجمعية الوطنية محمود المنتصر ليكون رئيس الحكومة الاتحادية المؤقتة التي تشكلت في 29 مارس 1951، ثم كلفه الملك إدريس السنوسي في 24 ديسمبر 1951 بتأليف أول حكومة اتحادية بعد الاستقلال.

وشكل محمود المنتصر وزارته الأولى بعد الاستقلال على النحو التالي:

1. الدكتور فتحي الكيخيا نائبا للرئيس ووزيرا للعدل والمعارف
2. منصور بن قداره وزير للمالية والاقتصاد الوطني
3. علي الجربي وزير للدفاع الوطني
4. إبراهيم بن شعبان وزير للمواصلات
5. محمد بن عثمان الصيد زير الصحة

وأحتفظ المنتصر لنفسه بوزارة الخارجية، وأدخل على الوزارة تعديل في 14 مايو 1952 ضم بموجبه محمد الساقزلي لمنصب وزير للمعارف، وتعديلا أخر في 26 ابريل 1953 عين بموجبه أبوبكر نعامة وزيرا للمالية والاقتصاد الوطني خلفا لمنصور قداره الذي عين وزيرا مفوضا لليبيا لدى الحكومة البريطانية، وأضافه تعديلا أخر في 18 سبتمبر 1953 تم بموجبه تعيين الدكتور علي العنيزي وزيرا للمالية والاقتصاد خلفا لأبي بكر نعامة الذي نقل إلى وزارة المعارف بدلا لمحمد الساقزلي.[25]

شهدت وزارة المنتصر تطورات سياسية كبيرة منها:

(24) - المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس شعبة الوثائق العربية، رسالة مندوب الأمم المتحدة في ليبيا ولجنة التنسيق إلى رئيس وزراء الحكومة الليبية المؤقتة مؤرخ في 13 أغسطس1951، ص1-2

(25) محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، الجزء الاول، دولة الاستقلال، ط2، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، 2017، ص 23.

1. انضمام ليبيا إلى هيئة الأمم المتحدة في 29 ديسمبر 1951
2. انضمام ليبيا في 2 يناير 1952 الي منطقة الإسترليني، وتم في 24 مارس 1952 إصدار أول عملة وحدتها الجنية الليبي ويساوي في قيمته الجنية الإسترليني، وحملت هذه العملة صورة الملك إدريس على إحدى أوجهها، غير أن الملك أصدر تعليماته في نوفمبر 1952 بإصدار عملة ورقية جديدة خالية من صورته.[26]
3. أول انتخابات تشريعية عامة في 19 فبراير 1952 جرت أول انتخابات تشريعية عامة وفقا لما نص عليه الدستور، أعلنت نتائج الانتخابات في اليوم التالي ونجح فيها الشيخ عبدالرحمن القلهود ومصطفى ميزران مصطفى السراج ومحمد الزقعار ومصطفى المنتصر.[27]

وبعد إعلان نتائج الانتخابات وقعت في مدن طرابلس ومصراته وترهونة والزاوية وصبراتة مظاهرات من قبل إنصار حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي احتجاجا على نتائج هذه الانتخابات، واصطدمت الشرطة بالمتظاهرين الامر الذي أدى إلى مقتل وجرح عدد منهم، وأعتقل زعماء الحزب في 21 فبراير 1952 وتم نفي رئيس الحزب بشير السعداوي[28] إلى خارج البلاد يوم 22 فبراير 1952، وأصدرت الحكومة قرارا إداريا يمنع النشاط الحزبي وتشكيل الأحزاب.[29]

4. عقد مجلس الأمة" الشيوخ والنواب" في مدينة بنغازي أول اجتماعاته في يوم 25 مارس 1952 برئاسة عمر منصور الكيخيا وحضره الملك إدريس وألقى كلمة صمنها هذا القسم" أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها، وأن أبدل كل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال البلاد والدفاع عن سلامة أراضيها".[30]

كما عقدت حكومة المنتصر أيضا اتفاقية تجارية مع مصر في 7 مارس 1953 من أجل الاستعانة بالخبراء المصريين في كافة المجالات وخاصة في مجالي التعليم والقضاء الذين قررت الحكومة أن يسيرا وفق النظم المصرية، كما انضمت ليبيا خلال عهد حكومة المنتصر في 28 مارس 1953 إلى عضوية جامعة الدول العربية لتصبح العضو الثامن فيها.[31]

هذا بالإضافة إلى أن الحكومة أصدرت عدد من القوانين المنظمة لجوانب مهمة منها البنيان التشريعي والإداري للدولة مثل قانون اللغة العربية رقم 6 لسنة 1952، وقانون المحكمة العليا الاتحادية والقانون المدني وقانون العقوبات والإجراءات الجنائية، فضلا عن عدد من القوانين المتعلقة بميزانيات الدولة، فقد تم اعتماد أول ميزانية عامة للدولة من قبل البرلمان في 14 اغسطس 1952.[32]

---

(26) يوسف عيسى البنداك، الأفق السنوسي، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، 2002، ص 63.

(27) محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 212.

(28) تم نفي بشير السعداوي الذي كان يحمل جواز سفر سعودي بسبب هذه المظاهرات ويبدوا هناك خلاف بين السعداوي وحكومة المنتصر وهناك أيضا مخاوف من أن يثير السعداوي العديد مشاكل تسبب في قلاقل سياسية في البلاد، كما أيضا تم نفي أحمد زارم رئيس تحرير صحيفة شعلة الحرية الناطقة باسم حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي، الذي عاد من منفاه في تونس خلال حكومة محمد عثمان الصيد الذي أستقبله وعينه مراقب للأملاك الحكومة في غريان، للمزيد ينظر محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص211.

(29) خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد، نيويورك، مؤسسة فرانكين، 1960، ص237

(30) محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 27

(31) محاضر مجلس النواب، جلسة اعتماد ميزانية الحكومة المؤقتة، بتاريخ 14 اغسطس 1952.

(32) - المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الصحف، الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة، العدد رقم 5، الصادر بتاريخ 10 اكتوبر 1952.

1 ـ سياسة حكومة المنتصر الخارجية:

أما سياسة حكومة المنتصر الخارجية فأبرز ما يميزها هو سياسته الدبلوماسية في عقد معاهدات دولية مع بريطانيا وامريكا وفرنسا وسنركز على الاتفاقية البريطانية والأمريكية نتيجة للدور السياسي الذي لعبه المنتصر في بناء بنودهما بما يتفق مع سيادة ليبيا وأهمها:

1 ـ عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا:

منذ أن تشكلت الحكومة الاتحادية المؤقتة برئاسة محمود المنتصر في 29 مارس 1951 كانت البلاد عاجزة عن تغطية النفقات العامة للدولة وهذا ما أكده يوسف عيسى البندك[33] في كتابه الأفق السنوسي" أن إدريس السنوسي كان حريصا على أن تسدد الأمم المتحدة عجز الميزانية بدلا من أن تسدده بريطانيا، غير أن الأمم المتحدة ليس لديها أموال مخصصة لسد ميزانيات الدول".[34]

ونتيجة لذلك قامت الحكومة الاتحادية المؤقتة في 13 ديسمبر 1951 بإبرام اتفاقية مالية مؤقتة مع بريطانيا التي تعهدت بتقديم دعم مالي قدره 500 ألف جنية للوكالة الليبية العامة للتنمية والاستقرار، كما عقدت حكومة المنتصر في يوم 24 ديسمبر1951 اتفاقية عسكرية مؤقتة مع بريطانيا تسمح للقوات البريطانية في ولايتي طرابلس وبرقة بالبقاء على التراب الليبي داخل بعض القواعد لمدة سنة واحدة.[35]

ومن أجل ذلك بدأت المحادثات الرسمية بين الحكومتين الليبية والبريطانية في 15 يناير 1953 واستمرت حتى30 مايو 1953عندما سافر محمود المنتصر البلاد متوجها إلى لندن لحضور احتفالات تتويج الملكة إليزابيث ومتابعة المفاوضات رفقة وكيل وزير الخارجية السيد سليمان الجربي وسفير ليبيا في بريطانيا السيد منصور قدارة، وفي نهاية المفاوضات توصل محمود المنتصر إلى صيغة الاتفاقية المالية مع بريطانيا والتي تقدر بنحو ثلاثة مليون وسبعمائة وخمسة وسبعين ألف جنية أسترليني تقدمه الحكومة البريطانية لليبيا، ويخصص منها 2 مليون وسبعمائة وخمسة وسبعون ألف لدعم الميزانية مليون للتنمية.[36]

وبعد الاتفاق على الصيغة النهائية أرسل المنتصر برقيات إلى ليبيا يعرض فيها ما توصل إليه بخصوص الاتفاقية، وبعد أن وصلت برقية المنتصر طلب السيد فتحي الكيخيا نائب رئيس الحكومة اجتماع مع الملك في أواخر يونيو 1953 أبلغ فيه الملك تفاصيل الاتفاقية التي وصل إليها المنتصر مع الانجليز، وطلب المنتصر بالاستقالة وتشكيل حكومة جديدة في حال تم رفض الاتفاقية.[37]

ويذكر الصيد في مذكراته بأنه خلال اجتماع الملك مع الحكومة لمناقشة الاتفاقية طلبت الكلمة سألت الملك هل من الضروري توقيع معاهدة مع بريطانيا؟ ويؤكد الصيد بأن الذي دفعه إلى هذا التساؤل معرفته بأن هناك أشخاص من المقربين للملك وخاصة من ولاية برقة كانوا يقولون بأن الملك لا يرغب في توقيع معاهدة مع بريطانيا، فرد الملك بأن الاتفاق مع بريطانيا ضروري جدا لمصلحة ليبيا وضمان أمنها واستقرارها، وبعد ذلك طلب الصيد من الملك بإسكات كل الأصوات التي تطعن في مصداقية المنتصر وخاصة

(33) يوسف عيسى البندك كان أحد أعضاء وفد الأمم المتحدة الذي أشرف على استقلال ليبيا وعمل مترجما للسيد أدريان بلت وله علاقة وثيقة بالملك إدريس السنوسي.

(34) يوسف عيسى البندك، ص 46.

(35) محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، ص 36.

(36) ظاهر محمد صكر الحسناوي، العهد الملكي وأزمة الحكم في ليبيا، دار الرواد، طرابلس، 2021، ص 161

(37) ظاهر محمد صكر الحسناوي، المرجع نفسه، ص ص170-171

السيد إبراهيم الشلحي ناضر الخاصة الملكية.[38]

وبعد انتهاء اجتماع الحكومة أرسلت برقية إلى المنتصر تبلغه بموافقة الملك والحكومة على المعاهدة، ويتلخص مضمون معاهدة التحالف والصداقة التي توصل إليها المنتصر مع الحكومة البريطانية في لندن فيما يلي:

1. يسود السلم والصداقة والتحالف الوثيق بين ليبيا وبريطانيا
2. تتعهد الدولتان بعد م اتخاذ موقف إزاء البلاد الأجنبية يتنافى مع التحالف
3. يتعهد كل الطرفين بنجدة الأخر في حالة الحرب أو النزاع المسلح " الدفاع المشترك"
4. تتعهد بريطانيا بتقديم مساعدات مالية لليبيا يتفق عليها مسبقا
5. لا تخل المعاهدة بالالتزامات التي تعهد بها الفريقان بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبالنسبة لليبيا فيما يختص بميثاق الجامعة العربية
6. مدة المعاهدة 20 سنة قابلة للتجديد أو الاستعاضة عنها بمعاهدة أخرى.[39]

وبعد ذلك ألحقت المعاهدة باتفاقيتين منفصلتين الأولى عسكرية وبموجبها تعهدت بريطانيا بتزويد ليبيا بالأسلحة والذخيرة والمعدات اللازمة لجيشها، والثانية مالية والهدف منها هو مساعدة بريطانيا لليبيا للتمتع بحالة من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.[40]

وبذلك أصدر الملك مرسو م ملكي في 29 يوليو 1953 أعطى بموجبه رئيس الوزراء ووزير الخارجية محمود المنتصر صلاحية عقد المعاهدة والتوقيع عليها، وبالفعل قا م المنتصر في نفس اليو م بالتوقيع على المعاهدة من الجانب الليبي، ووقعها عن الجانب البريطاني السفير البريطاني في ليبيا المستر أليك كيركيرايد، وتمت مراسم التوقيع في مدينة بنغازي ومنها دخلت المعاهدة مرحلة التنفيذ.[41]

يبدو أن العديد من الشخصيات السياسية الليبية لم تكن راضية عن هذه الاتفاقية فأثناء وجود المنتصر في بريطانيا وصلته العديد من البرقيات والمذكرات والمقالات الصحفية تناشده بقطع المحادثات وصرف النظر عن توقيع المعاهدة، ومن بينها المقال الصحفي الذي نشرته صحيفة الدفاع في عددها 72 الصادر في 11يونيو 1953.

حرص المنتصر على عرض كل شيء توصل إليه من اتفاقيات مع ممثل الشعب الليبي في مجلس الأمة، فقد تحدث في الجلسة الافتتاحية الأولى للبرلمان الليبي التي عقدت في 25 مارس 1952 عن الاتفاقيات التي عقدتها حكومته قائلا: "أن هذه الاتفاقيات لا تمس الاستقلال والسيادة الليبية كما أن أجلها قصير"، كما عرض المنتصر على البرلمان حجم المساعدات التي حصلت عليها ليبيا من خلال عقدها للاتفاقيات المؤقتة مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وهي كالتالي:

1. مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية تنتهي في 25 يونيو 1953 قيمتها مليونين وسبعمائة ألف دولار تنفق على مشاريع تعود على البلاد بفوائد كثيرة.
2. مساعدة من الحكومة الفرنسية لسد عجز الميزانية والمساهمة في مشاريع التنمية.
3. مساعدة من الحكومة البريطانية أيضا لسد عجز الميزانية. [42]

وبخصوص الاتفاقية العسكرية مع بريطانيا أصر المنتصر على أن تكون مدتها خمسة

(38) محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 123

(39) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الصحف، جريدة شعلة الحرية، العدد 32، السنة الأولى، بتاريخ 24 سبتمبر 1951.

(40) هنري انيس ميخائيل، العلاقات الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1970، ص 76.

(41) هنري انيس ميخائيل، المرجع نفسه، ص 80.

(42) محاضر مجلس النواب، الجلسة الاولى، بتاريخ 25 مارس 1952.

عشر سنة الأمر الذي ازعج بريطانيا التي رأت بأنه هذه المدة لا تستحق منهم اتفاق الأموال لإقامة المنشآت العسكرية، في حين أن المنتصر كانت له رؤية سياسية بعيدة المدى وهي إمكانية قيا م معارضة شعبية وطنية لهذه القواعد، لذلك أقترح تحديد مدة الاتفاقية بعشر سنوات، غير أن بريطانيا رفضت على المدة وأصرت على تحديد السقف الزمني للمعاهدة إلى خمسة عشر سنة.[43]

من خلال سجلات محاضر مجلس الوزراء الليبي تبين أن موقف محمود المنتصر من المفاوضات الليبية البريطانية بعد استقلال قد تغير عما كان عليه الاستقلال، فقد عقد مجلس النواب الليبي جلسات متعددة في الربع الأخير من عا م 1952 تحت عنوان النظر في أسس المعاهدات التي ستعقد مع بريطانيا أمريكيا وفرنسا، من بينها جلسة 21 اكتوبر 1952 التي عقدت للنظر في الاتفاقية العسكرية البريطانية وبعد نقاش مستفيض حسم المنتصر النقاش وتم الاتفاق على أن تكون الأراضي التي تشغلها القواعد البريطانية بعيدة عن المدن.[44]

وعلى كل حال نحن لسنا بصدد التعمق في مناقشة الاتفاقية وتمديدها وما دار حولها من خلافات وتصادمات سواء بين الحكومة البريطانية والحكومة الليبية أو داخل جلسات مجلس الوزراء الليبي، بقدر ما نريد أن نوضح ونقول بأن هذه الاتفاقيات وموقف حكومة المنتصر منها كانت دلاله واضحة على مدي ما كان عليه المنتصر من نضوج سياسي ووعي وطني وما تمتع بيه من روح ديمقراطية عالية حتى أنه لا يجامل على حساب الوطن والمصلحة الوطنية، ويتضح ذلك من خلال مشاوراته للملك إدريس ومجلس الأمة في كل محادثاته مع بريطانيا.

2 ـ الاتفاقية الأمريكية الليبية وموقف المنتصر منها.

منذ إعلان استقلال ليبيا ظهرت الخلافات الأمريكية الليبية حول اتفاقية قاعدة هويلس، فقد أشارت الوثائق الأمريكية أن الخلاف وقع بين القائم بالأعمال الأمريكي اندرولشن Andrew.G.lunch ورئيس الوزراء الليبي محمود المنتصر يو م 24 ديسمبر 1951 بعد إعلان الحكومة الأمريكية اعترافها باستقلال ليبيا بدأت الحكومة الامريكية تتأهب من أجل الحصول على أتفاق يضمن لها الحصول على قاعدة عسكرية أمريكية داخل الأراضي الليبية ، وأزداد الخلاف بعد ترجمة الاتفاقية إلى اللغة العربية، فقد شرح المنتصر هذه الإشكالية إلى فيلارد قائلا: أن الترجمة العربية التي أعدتها القنصلية العامة واستلمتها في أخر لحظة قبل الاستقلال ، قد صيغت بلغة غير مفهومة للأشخاص العاديين ولاسيما أعضاء البرلمان، وتدخل خلال اللقاء سليمان الجربي الذي كان حاضر وقال أنه حاول في يو م أو يومين قبل الاستقلال أن يجهز نصا عربيا بالتشاور مع مترجم القنصلية العامة لكن الوقت كان غير ملائم خاصة ظان التركيز كان منصب على قرر الاستقلال، كما أن المنتصر طلب تأجيل التوقيع عدة أيا م ولكن "لنش" أصر على توقيع الاتفاقية ليلة 24 ديسمبر 1951، كما أوضح في رسالته إلى وزارة الخارجية بأن الملك والمسؤولون في برقة يرحبون ببقاء القوات المسلحة في برقة، وأكد ان الساقزلي والي برقة كان أكثر وضوحا وحث الولايات المتحدة على إقامة قاعدة جوية، وطلب فيلارد من حكومته أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار[45]، وهي نفس الطريقة التي مارستها واستغلت بريطانيا الفرصة قبل يو م استقلال ليبيا لخدمة مصالحها.

(43) ظاهر محمد صكر الحسناوي، المرجع السابق، ص 164.

(44) محاضر مجلس النواب الليبي، محضر اجتماع 21 اكتوبر 1952

(45) Foreign Relations of the United States 1952-1954,Africa and south Asia, Volume XI, part1. Telegram the Minister in Libya(Villard) to the Department of state, Tripoli, 10 March, 1952,11a.m,pp453.

هكذا أوضح المنتصر كدى الضغوط التي تعرضت لها ليبيا عشية استقلالها، الأمر الذي أضطرها لتوقيع اتفاقيات فرضت عليها من خلال التهديد بعد م الاعتراف باستقلالها، و يبدوا ان الخلاف الليبي الامريكي بشأن المعاهدة كانت له ذرائعه فالليبيين كانوا كجبرين على قبول اتفاق لم يتفق مع رغباتهم، ذلك من أجل الحصول على اعتراف الولايات المتحدة باستقلال دولتهم، فلم يكن أما حكومة المنتصر من حل سواء تأجيل التوقيع على المعاهدة من أجل عرضها على خبراء قانونيين ومجلس الوزراء.(46)

وعلى كل حال تراجعت حكومة المنتصر عن تقديم المعاهدة إلى البرلمان الليبي عشية الاستقلال للمصادقة عليها لأنها كانت محط شكوك ، وتم ابلاغ الجانب الامريكي بأن سبب تأخير عرضها هو وجود اعتراضات ليبية على ما جاء في نص الاتفاقية من خروقات للسيادة الليبية نتيجة الصلاحيات الواسعة التي حصل عليها الأمريكان ، وكانت النقطة الأكثر إثاره للخلاف حول مسألة إيجار القاعدة السنوي إذا كان الاتفاق يقضي بأن تدفع الولايات المتحدة مبلغ مليون دولار سنويا كبدل إيجار للقاعدة، فضلا عن الإعفاءات الجمركية التي أعطيت للأمريكان التي تزيد في قيمتها عن مبلغ المليون دولار، الأمر الذي أزعج الليبيون واعتبروا المبلغ قليل جدا وبدأوا يطالبون برفعه الأمر الذي ترتب عليه مشكلات عديدة أدت إلى تدهور العلاقات بين البلدين.(47)

وفي اجتماع مجلس الوزراء الليبي الذي عقد في 23 ديسمبر 1952 تحدث المنتصر عن الاتفاقية الأمريكية قائلا: أن الوزير المفوض الأمريكي ابلغ الحكومة الليبية بأن حكومته لا تقبل بإدخال أي تعديل على الاتفاقية، ويجب تقديمها إلى مجلس الأمة بصيغتها الحالية للمصادقة عليها، وأكد المنتصر على استعداد حكومته للتفاهم مع الولايات المتحدة الامريكية بشرط المحافظة على سيادة البلاد واستقلالها.(48)

رغم محاولة الحكومة الأمريكية أضفاء الطابع الإنساني على مساعداتها لليبيا غير أنها احتوت على شكوك في نواياها وأهدافها منها أنها اشترطت على الحكومة الليبية تقديم كل المعلومات التي تطلبها الحكومة الامريكية ، وهذا الشرط كان تدخل في الشؤون الداخلية للدولة الليبية ويهدد سيادتها الوطنية.(49)

وعلى كل حال نوقشت الاتفاقية الليبية الأمريكية مرات عديدة في جلسات مجلس الوزراء الليبي ولم يتم التوصل إلى أتفاق نهائي حولها، إلى أن توقفت المفاوضات بين الولايات المتحدة وحكومة المنتصر بسبب استقالة الحكومة.

المبحث الثالث: استقالة حكومة المنتصر والمشاكل التي واجهتها.

لم يسلم محمود المنتصر من كيد أعدائه الرافضين لسياسته في الحكومة، خاصة من قبل اقرباء الملك ادريس فقد كان على خلاف دائم مع ابراهيم الشلحي ناضر الخاصة الملكية وعمر شنيب رئيس الديوان الملكي، الذين استغل سفر المنتصر خارج البلاد وبدأوا في إحاكة المشاكل والمؤامرات ضده، خاصة أنهم أقنعوا الملك على توقيع مرسو م بتاريخ 14 مايو 1953 يقضي بإقالة فاضل بن زكري والي طرابلس وأحد أصدقاء المنتصر، وتعيين بدلا منه الصديق المنتصر أبن عم محمود المنتصر الذي تربطه علاقة بالشلحي، الذي أكد مرار بأن الشلحي وشنيب كانوا يطلبون منه عرقلة جميع قرارات الحكومة والعمل على مضيقة المنتصر حتى يستقيل.(50)

(46) ظاهر محمد صكر، المرجع السابق، ص304.
(47) ظاهر محمد صكر، المرجع نفسه، ص336.
(48) محاضر مجلس النواب، سنة 1952، محضر اجتماع 23 ديسمبر 1952.
(49) ظاهر محمد صكر، المرجع السابق، ص 353.
(50) محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص91.

ويؤكد مصطفى بن حليم على موقف الشلحي من المنتصر قائلا: تم استغلال النفوذ من قبل الشلحي فمس الأمور السياسية العليا للوطن وذلك بعد إعلان استقلال ليبيا، فمثلا كان إبراهيم الشلحي وراء المنغصات والمآزق والعقبات التي وضعت أما م أول رئيس للوزراء محمود المنتصر، وعجلت بخروجه من الحكم، لأنه كان يظن أن محمود المنتصر يعادي محمد عابد السنوسي ويحالف أبناء السيد أحمد الشريف".[51]

من الملفت للنظر أن الشلحي كان من أصدقاء المنتصر في بداية توليه لرئاسة الحكومة الليبية المؤقتة، وأستمر تأييد ناظر الخاصة لرئيس الحكومة حتى أوائل عا م 1953 ليتحول هذا التأييد إلى عداء نقله الشلحي إلى الولايات لكي يرغم المنتصر على الاستقالة، وتطور العداء إلى استغلال الشلحي لسفر المنتصر خارج البلاد وعمل على إجراء تعديل جوهري في وزارة محمود المنتصر بتعيينه الدكتور علي نور الدين العنيزي وزيرا للمالية وأبوبكر أبو نعامة وزيرا للمعارف، كما نقل الساقزلي من وزارة المعارف إلى رئاسة الديوان الملكي وكان هذا التغيير بمثابة صفعة قوية موجهة لرئيس الوزراء.[52]

حاول مصطفى بن حليم التدخل [53]وإعادة العلاقة بين المنتصر والشلحي عن طريق لقاء رتبه بينهم في منزل المنتصر، ولكن دون الوصول إلى نتيجة تذكر لان هذا اللقاء كان على ما يبدو لقاء مجاملة فقط، خاصة أن بن حليم أثناء خروجه من منزل المنتصر رفقة الشلحي الذي قال له بإن صديقك المنتصر لن يطول جلوسه على كرسي الرئاسة.

وفي تقرير أعدته القنصلية الأمريكية في بنغازي بتاريخ 25 مايو 1953 يحمل عنوان " صعوبات المنتصر مع الديوان والولاة" يتلخص هذا التقرير بأن الشائعات ترددت حول تقد م رئيس الوزراء لاستقالته وأن الملك قبل الاستقالة وعرض على فتحي الكيخيا نائب رئيس الوزراء تشكيل الوزارة الجديدة فأعتذر، الأمر الذي جعل الملك يعين الساقزلي في ذلك المنصب بشكل مؤقت، ويذكر التقرير بأنه تبين أن هذه الشائعات لا أساس لها من الصحة ، أضاف التقرير أن الملك طلب من السيد أبراهيم السنوسي الذهاب إلي طرابلس وإقناع المنتصر بالعدول عن استقالته التي قدمها احتجاجا على:

1. استخد م الولاة الثلاثة ولاسيما والي برقة لصلاحيات واسعة وتعاملهم مع الملك في القضايا مباشرة مع الملك دون الرجوع إلى رئيس الوزراء.
2. تدخلات إبراهيم الشلحي غير مسبوقة في شؤون الدولة.[54]

كل هذه الأمور أثرت في علاقة الملك مع محمود المنتصر خاصة في ظل وجود المعارضين لسياسته من الحاشية الملكية، فأصبح من الواضح عد م الانسجا م في العمل كوحدة واحدة بين المنتصر والملك خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وعلاقات ليبيا الدولية ، ويبدوا أن من أهم أسباب الخلاف بينهم هو ميول الملك البرقاوية وأنه يهمل باقية الأقاليم الأخرى، هذا بالإضافة إلى العلاقة القوية التي ربطت الملك والشلحي العدو الأول للمنتصر وحكومته، وتأزمت العلاقة بين الطرفين عندما أصدر الملك أوامره بتشكيل لجنة لفحص ميزانية الحكومة الاتحادية ومصادر تمويلها، أثناء سفر المنتصر إلى بغداد، الذي أبلغه لدكتور فتحي الكيخيا بالأجراء الذي أتخذه الملك وعلى الفور توجه المنتصر بعد عودته إلى بنغازي للقاء الملك وطلب منه الكف عن تدخلاته في حكومته بطريقة غير دستورية.[55]

(51) مصطفى بن حكيم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، د.ن، القاهرة، 1992، ص 91.
(52) مصطفى بن حكيم، المصدر نفسه، ص 43.
(53) مصطفى بن حليم، المصدر نفسه، ص 48-49.
(54) تقرير القنصلية الامريكية ببنغازي، وزارة الخارجية الأمريكية، ملف رقم 13، ص 773، نقلا عن محمد يوسف المقريف، المرجع السابق، 85.
(55) محمد يوسف المقريف، المرجع نفسه، ص 89

احتج المنتصر على تعديل حكومته أثناء غيابه معتبرا الأجراء غير شرعي وطلب من الملك توضيح ذلك فكان رد الملك أن نائبه فتحي الكيخيا وافق على التعديل، غير أن المنتصر لم يقتنع بذلك وأصر على الاستقالة، فقبل الملك الاستقالة وطلب منه إرجاء البث فيها في وقت لاحق.(56)

نشرت صحيفة الدفاع في 24 ديسمبر 1953 وهي صحيفة مستقلة يملكها عضة البرلمان صالح بويصير خبرا بأن الملك رفض استقالة المنتصر ولكن المنتصر أصر على الاستقالة الأمر الذي دفع الملك إلى إرسال ابراهيم بن شعبان إلى روما لأقناع المنتصر بالعدول عن الاستقالة لكن المنتصر رفض وقال أن استقالته لا علاقة لها بموضوع المعاهدة البريطانية ولكنها نتيجة لبعض المسائل العائلية والوزارية.(57)

وبعث الملك ادريس كتابا إلى محمود المنتصر في 15 فبراير 1954 ابلغه فيه بقبول استقالته نصه كمايلي:" عزيزي السيد محمود المنتصر لقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ في اول اكتوبر 1953 الذي رفعتم فيه إلينا استقالة الوزراة التي ترأسها، فقد رأينا أسفين قبولها وأصدرنا إليكم أمرنا هذا، وأننا نشكركم ونشكر زملائكم على ما أديتموه من خدمات جليلة ، ونقدر لكم ما قد تحقق على أيديكم من خير لصالح البلاد"

صدر في قصد المنار11 جمادي الثاني 1373هـ الموافق 15 فبراير 1954 (58)

وبعد أن قبل الملك استقالة المنتصر قد م المنتصر كلمة الى مجلس النواب المنعقد في 15 فبراير 1954 جاء فيها:

"سيدي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

علمتم من نص الرسالة التي تليت عليكم الآن بأن الحكومة التي تشرفت برياستها قد استقالت، وأن موالنا الملك المعظم تفضل وقبل الاستقالة.

واني أود في هذه اللحظة أن أوجه شكري وامتناني الصادق لمجلس الأمة الموقر على ما أولاني من ثقة غالية، وعلى ما آزرني به من تعاون وثيق سهل المهمة الشاقة التي كانت الحكومة أخذتها على عاتقها في ظروف دقيقة. وانه لمن أغلى الأماني التي أود أن أعبر عنها في هذا المقا م أن أرى الحكومة الجديدة تنعم بما أوليتم حكومتي المستقيلة من تأييد ومعاضدة، وأن أرى الانسجا م الذي عودتمونا به سائداً بين المجلس والحكومة الجديدة حتى تستطيع النهوض بالأعباء الكبيرة التي في انتظارها، أقول الأعباء الكبيرة لأن ليبيا في حاجة إلى المزيد من العناية والعمل المجدي حتى تصل إلى المستوى الذي نريده لها في حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإن ذلك لن يتم إلا بتآزر شتى أعضاء الدولة وتكافلها وسعيها المشترك".

محمود المنتصر

ورد عليه رئيس مجلس النواب وصهره عبدالمجيد كعبار:

"اشكركم على كلمتكم الرقيقة التي أشرتم فيها إلى التعاون الوثيق والانسجا م الكامل بين حكومتكم ومجلس الأمة، فقد عملنا جميعا، المجلس والحكومة، عمالٌ مخلصاً وكان رندانا في جميع الأوقات رعاية مصالح الشعب وخدمة الوطن في نطاق الدستور".(59)

من خلال هذه الكلمة نستطيع أن ندرك ما تفيض به هذه الكلمات من نضج في الرؤية واستشعار بالمسؤولية الوطنية وحرصه على سيادة الوطن واحترا م الدستور.

(56) محمد عثمان الصيد، ص 93.

(57) المركز الوطني للدراسات والمحفوظات التاريخية، طرابلس، شعبة الصحف، صحيفة الدفاع، العدد الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1953.

(58) محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، 96-97.

(59) محاضر مجلس النواب، جلسة 15 فبراير، 1954.

حظيت استقالة المنتصر باهتمام الملك إدريس السنوسي والدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين، لأنها الوزارة الأولى في العهد الملكي ولان رئيسها واكب التطورات السياسية والدستورية التي أدت إلى استقلال ليبيا الحديثة جنبا إلى جنب مع الملك إدريس السنوسي، ولأنها هي التي وضعت لأسس البنيوية للدولة الليبية الحديثة ، ولأنها هي التي صاغت معاهدة التحالف مع بريطانيا وكانت في مراحلها الأخيرة ، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته في الاتفاقية الاستراتيجية الامريكية وتأخير توقيعها بسبب الخوف على السيادة الوطنية الليبية، رغم ذلك لابد لنا أن نؤكد من خلال اطلاعنا على بعض الوثائق الارشيفية ومذكرات المعاصرين لحكومة المنتصر الاولى بأن استقالته لم تكن بسبب أخطاء ارتكبتها الحكومة بل كانت بسبب تدخلات الملك وأقاربه في شؤون الحكم رغم محاولات المنتصر حل هذه الامور لكنه لم يفلح بسبب كثرت الدسائس حوله وحول حكومته الأمر الذي دفع به إلى الاستقالة.

الخاتمة:

من خلال الدراسة التاريخية لهذه البحث والوثائق المتحصل عليها نستطيع أن نقول بأن كان رجل الدولة الأول بحكمته وسياسته ونضوجه ووعيه السياسي الكبير فقد أرسى أسس الدولة الليبية الحديثة بعد استلامه لزمام أول حكومة اتحادية في البلاد التي كانت تعاني من فقر وظروف اقتصادية سيئة بسبب ما عانته من حروب والمطامع الاستعمارية التي لم تسلم منها البلاد حتى بعد نيل استقلالها ، الأمر الذي تطلب من المنتصر تكثيف كل جهوده من أجل النهوض بالبلاد والمحافظة على سيادتها الوطنية وبالفعل أستطاع ذلك وقاد عجلة الحية السياسية في البلاد بكل روح وطنية وانضمت البلاد إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة و عقد الاتفاقيات مع دول بريطانيا وفرنسا وأمريكيا لسد العجز المالي التي كانت تعانيه البلاد.

من خلال اطلاعنا على سياسة المنتصر الداخلية الخارجية والقضايا المتعلقة بحقبة حكومته نستطيع أن ندرك مدى الحنكة السياسية غير العادية التي تحلى بها محمود المنتصر، وحجم الجهود التي بذلها الرجل من أجل أن يحقق للخزانة الليبية أكبر عائد مالي ممكن مع المحافظة على كافة مظاهر السيادة الوطنية، فضلا عن دبلوماسيته في التنصل من كل القيود التي فرضتها الاتفاقية العسكرية المؤقتة التي أبرمها مع أمريكا في ظل ظروف سياسية صعبة وبالغة التعقيد كانت مفروضة على ليبيا عشية الاستقلال وذلك من خلال رفضه تجديدها والمطالبة بزيادة أجار قاعدة هويلس.

لم يسلم المنتصر من كيد الأعداء المتربصين بيه وبحكومته الذين كانوا يكيدون له وانتهزا الفرص وتدخلوا في شؤون الحكومة بدون شرعية دستورية عن طريق تغيير وزراء حكومته وولاة الولايات دون الرجوع إليه كرئيس للحكومة ، كما حاولوا أيضا دس الفتن في علاقته مع الملك ، الأمر الذي دفع المنتصر إلى الاستقالة، لكن رغم استقالته لم يترك العمل الوطني فبدأ العمل بالسلك الدبلوماسي والسفارات لينتهي بتوليه الوزارة للمرة الثانية في 1965-1969 الأمر الذي يؤكد على شخصية المنتصر السياسية.

قائمة المصادر والمراجع

1 ـ المصادر:

الوثائق الأرشيفية:

- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الوثائق العربية، ملف اللجان والأحزاب، رقم36، ميثاق تأسيس الجبهة الوطنية المتحدة.
- ليبيا الأمم المتحدة تمهد لها طريق الاستقلال، وثائق الأمم المتحدة، نيويورك،1952.
- أعضاء لجنة الستين، أرشيف سلوى صفي الدين السنوسي، 18 أغسطس 2015،

www.facebook.com/salwa.elsanousi?fref=ts

- محاضر جلسات الجمعية الوطنية ولجنة الدستور المنبثقة عنها، 1950 – 1951.
- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، شعبة الوثائق العربية ، ملف محمد إدريس السنوسي ملف رقم 27، وثيقة رقم 36 ، مبايعة الجمعية الوطنية التأسيسية للأمير محمد إدريس السنوسي ملكا دستوريا للمملكة الليبية المتحدة 1950.
- محاضر الجمعية الوطنية ولجنة الدستور، محضر الجلسة الأولى، السبت 25 نوفمبر 1950.
- المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس شعبة الوثائق العربية، رسالة مندوب الأمم المتحدة في ليبيا ولجنة التنسيق إلى رئيس وزراء الحكومة الليبية المؤقتة مورخ في 13 أغسطس1951.
- محاضر مجلس النواب ، جلسة اعتماد ميزانية الحكومة المؤقتة، بتاريخ 14 اغسطس 1952.
- محاضر مجلس النواب، الجلسة الاولى ، بتاريخ 25 مارس 1952.
- محاضر مجلس النواب الليبي، محضر اجتماع 21 اكتوبر 1952.
- Foreign Relations of the United States 19521954-,Africa and south Asia, Volume XI, part1. Telegram the Minister in Libya (Villard) to the Department of state, Tripoli, 10 March, 1952,11a.m.
- محاضر مجلس النواب، سنة 1952، محضر اجتماع 23 ديسمبر 1952.
- محاضر مجلس النواب، جلسة 15 فبراير، 1954.

المقابلات الشفهية

- مقابلة مع السيد بلقاسم المنتصر أبن محمود المنتصر، يوم الاربعاء، بتاريخ 15 سبتمبر 2021 عبر الهاتف.

الصحف:

- المركز الوطني للدراسات والمحفوظات التاريخية، طرابلس، شعبة الصحف، صحيفة الدفاع، العدد الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1953.
- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الجرائد والصحف، صحيفة طرابلس الغرب، العدد 1061، بتاريخ 14 يوليو 1946 ، رسالة الجبة الوطنية لأمير إدريس السنوسي.
- المركز الوطني للمحفوظات الدراسات التاريخية، طرابلس، شعبة الصحف ، جريدة شعلة الحرية، جريدة يومية تصدر أسبوعيا في طرابلس الغرب، العدد32، السنة الأولى، بتاريخ 24 سبتمبر 1951، ما قالته التايمز اللندنية في محمود بك المنتصر.
- المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، شعبة الصحف، الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة ، العدد رقم 5 ، الصادر بتاريخ 10 اكتوبر 1952.

- المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الصحف، جريدة شعلة الحرية، العدد 32، السنة الأولى، بتاريخ 24 سبتمبر 1951.

الوثائق المنشورة:

- تقرير القنصلية الامريكية ببنغازي ، وزارة الخارجية الأمريكية ، ملف رقم 13، ص 773، منشور في كتاب محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، الجزء الاول، دولة الاستقلال، ط2، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، 2017 .

المذكرات الشخصية:

- بشير السني المنتصر، مذكرات شاهد على العهد الملكي، د.ن، 2008.
- مذكرات محمد عثمان الصيد، أعدها للنشر طلحة جبريل، الرباط، 1996.
- مصطفى بن حكيم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، د.ن، القاهرة، 1992.
- يوسف عيسى البنداك، الأفق السنوسي، مركز الدراسات الليبية ، أكسفورد، 2002.

المصادر الأجنبية:

- Adrian Pelt , The Independance of Libya The United Nations, London, 1970.

المراجع:

- بروشين، نيكولاي، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى سنة 1969، ترجمة عماد الدين غانم، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 2001.
- الحسناوي، ظاهر محمد صكر ، العهد الملكي وأزمة الحكم في ليبيا، دار الرواد، طرابلس، 2021.
- خدوري ، مجيد، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأسد، نيويورك، مؤسسة فرانكين، 1960.
- الزاهري، صادق فاضل زغير ، محمود المنتصر ودوره السياسي في ليبيا 1903-1970،دار الرواد للنشر، طرابلس، ليبيا،2017.
- الزاوي، الطاهر أحمد ، جهاد الابطال في ديار الهجرة 1924-1952، دار داف المحدودة، لندن ،1958.
- زيادة، نقولا ، ليبيا وثيقة رسمية 1948 ، بيروت، 1966.
- الشريف، مفتاح السيد، مسيرة الحركة الوطنية الليبية ليبيا – الصراع من أجل الاستقلال، ط 1، الفرات، لبنان، 2011.
- المشيرقي، الهادي ، ذكريات في نصف قرن من الأحداث السياسية والاجتماعية، ط1، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الوثائق التاريخية، رقم 7، 1980.
- المقريف، محمد يوسف، ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي، الجزء الاول، دولة الاستقلال، ط2، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، 2017.
- ميخائيل، هنري انيس ، العلاقات الإنجليزية الليبية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1970.